



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

A

## لجنة المالية

الدورة الستون بعد المائة

روما، 2-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2015

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Aiman Hija

مدير، شعبة الشؤون المالية والخزانة

الهاتف: +3906 5705 4676



mo630

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

### موجز

- ◀ يشير هذا التقرير إلى التقدّم المحرّز من جانب الأمانة في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي.
- ◀ يعرض هذا التقرير التقدّم المحرّز من جانب منظمة الأغذية والزراعة لتنفيذ التوصيات التي كانت عالقة في تاريخ تقديم التقرير المرحلي السابق إلى لجنة المالية في دورتها السابعة والخمسين بعد المائة المنعقدة في مارس/آذار 2015.

### التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يُرجى من اللجنة أن تستعرض الوثيقة، وأن توفر توجيهاتها حسب ما هو مناسب.

### مسودة المشورة

إنّ اللجنة:

- ◀ أحاطت علماً بحالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المراجع الخارجي؛
- ◀ رحّبت بالتقدم المحرّز بالنسبة إلى إنجاز توصيات المراجع الخارجي وحثّت الأمانة على مواصلة الجهود التي تبذلها للانتهاء من التوصيات العالقة؛
- ◀ وتطلّعت إلى الحصول على تقرير مرحلي يتضمن أيضاً حالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المسهب لعام 2014.

## مقدمة

1- يلخّص الجدول أدناه التقدم الإجمالي الذي أحرزته منظمة الأغذية والزراعة على صعيد تنفيذ التوصيات الصادرة عن المراجع الخارجي.

تقرير المراجعة	مجموع التوصيات	التوصيات المتأخرة في تاريخ التقرير السابق <sup>1</sup>	أُغِلقت منذ تاريخ التقرير السابق	متأخرة في تاريخ التقرير الحالي
التقرير المطوّل 2009-2008 <sup>2</sup>	27	6	1	5
التقرير المطوّل 2011-2010 <sup>3</sup>	69	16	10	6
التقرير المطوّل 2013-2012	57	57	18	39

2- يعرض الجدول أدناه تفاصيل عن الحالة الأخيرة لتنفيذ كلّ توصية لم تكن قد أُغِلقت بعد في تاريخ التقرير المرّحلي السابق الذي قُدّم إلى لجنة المالية، بما في ذلك الحدّ الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي للتنفيذ.

3- ترد الإجراءات التي اتخذتها الأمانة لتنفيذ كل من التوصيات في الخانة بعنوان "ردّ الإدارة"، فيما يرد رأي المراجع الخارجي في التقدم المحرز لتنفيذ جميع التوصيات ضمن الخانة الأخيرة بعنوان "تعليقات المراجع الخارجي".

<sup>1</sup> التقرير FC157/14.

<sup>2</sup> التوصيات الواردة في التقرير المسهب للفترة 2009-2008 تشمل وتأخذ بالاعتبار الجوانب العالقة في التوصيات الصادرة عن المراجعة الخارجية السابقة.

فترة السنتين 2012-2013- المراجعة في المقر الرئيسي

التوصيات الأساسية

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة الحسابات - مساهمات قيد التحصيل				
1	2014	شعبة الشؤون المالية	تؤكد الإدارة أن كافة الجهود لجمع المساهمات في الوقت المحدد قد بذلت ويقدم تقرير عن التقدم المحرز بانتظام إلى لجنة المالية والمجلس والمؤتمر.	أغلقت هذه التوصية. لاحظنا تراجعاً في رصيد المبالغ المستحقة قدره 17.3 مليون دولار أمريكي (18 في المائة) من 98.96 مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى 81.63 مليون دولار أمريكي في عام 2014. وشهدت بدورها معدلات التحصيل العامة بالنسبة إلى الاشتراكات المقررة والمتأخرات زيادة طفيفة أيضاً. وأرسلت كشوف فصلية إلى الدول الأعضاء لتذكيرها بدفع اشتراكاتها المقررة التي لم تسدها بعد.
2	2014	شعبة الشؤون المالية/مكتب دعم اللامركزية	تواصل الإدارة عملية إعادة التفاوض على اتفاقات الدولة المضيئة، مع مراعاة الظروف الاقتصادية المتغيرة للبلدان المعنية. أصدرت بيانات الحسابات لتذكير الحكومات المعنية بالتأخرات. في الحالات التي لن تسترد فيها منظمة الأغذية والزراعة الأرصدة القائمة/القديمة، ستواصل المنظمة بذل محاولات لتلقي القيمة العينية من البلد المضيف بدلاً من الأرصدة	قيد التنفيذ. لاحظنا أن المساهمات الحكومية النقدية النظرية التي لم تسدد في سنة 2014 لا تزال على حالها وتبلغ 3.48 مليون دولار أمريكي

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحدّ الزمني المقترح	التوصية	
كما في سنة 2013. كذلك الأمر، وُضعت اللمسات الأخيرة على اتفاقات الدولة المضيئة في سنة 2014. ويتعين على الإدارة أيضاً النظر في كيفية تقييم الخدمات / التبرعات العينية من قبل البلد المضيف عوضاً عن الأرصدة غير المسددة.	القديمة المستحقة.				
مراجعة الحسابات - الخطط المتعلقة بالموظفين ورصيد الصندوق					
قيد التنفيذ. لاحظنا أنّ الإدارة تواصل التصدي للثغرة في تمويل التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة من خلال المناقشات الجارية في منظومة الأمم المتحدة بهذا الصدد والأنشطة الرامية إلى احتواء تكاليف خطة التأمين الطبي الحالية.	تواصل الإدارة لفت انتباه الأجهزة الرئاسية إلى هذه المسألة، بما في ذلك القيام بانتظام بتقديم وثائق تزود معلومات مُحدّثة عن حجم الالتزامات وعن خيارات معالجة فجوة تمويل التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وعن المداولات الجارية ضمن منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن وعن الأنشطة الرامية إلى احتواء تكاليف خطة التأمين الطبي الحالية.	شعبة الشؤون المالية	2014	تقييم أفضل الخيارات للتعامل مع الالتزامات المتبقية غير الممولة للخطة المتصلة بالموظفين بغرض تحديد مصدر تمويل ثابت والخروج بخطة شاملة لتمويل التزامات الخطط المتصلة بالموظفين خلال فترة من الزمن محددة. (الفقرة 57)	5
مركز الخدمات المشتركة					
قيد التنفيذ. ستم عملية التحقق خلال المراجعة الخاصة بمركز الخدمات المشتركة في سنة 2015.	توافق الإدارة على أهمية السعي باستمرار إلى تحسين نوعية ودقة معالجة المعاملات وتؤكد على ذلك. وقد انعكست في التقرير المطول (وخاصة الفقرة 60) الإجراءات التي اتخذت لمعالجة توصيات محددة، وستستمر هذه الجهود.	مركز الخدمات المشتركة	2014	مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين نوعية ودقة المعاملات المعالجة مع التقييد بالمواعيد طبقاً للوائح وسياسات منظمة الأغذية والزراعة. (الفقرة 61)	6

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
برنامج التعاون التقني				
7	2014	إدارة التعاون التقني	بعدهما صدرت في ديسمبر/كانون الأول 2014 نشرة المدير العام 53/2014: الموافمة بين تعبئة الموارد ودورة المشاريع من جهة والإطار الاستراتيجي من جهة أخرى، والتي تحدد جملة أمور من بينها الأدوار والمسؤوليات في مجالي تعبئة الموارد وإدارة دورة المشاريع، وُضع دليل برنامج التعاون التقني بصيغته النهائية وصدر في مارس/آذار 2015. ويحدد الدليل المنقح لبرنامج التعاون التقني الأدوار والمسؤوليات الرئيسية في المنظمة في ما يتعلق بإدارة البرنامج. وقد صدر مشفوعاً بتوجيهات لصياغة الملحق الخاص بأطر البرمجة القطرية المتصلة بالمخطط الإرشادي لبرنامج التعاون التقني. وعليه، فإنّ الموافمة بين البرنامج والإطار الاستراتيجي على المستوى القطري يتم من خلال العملية الخاصة بأطر البرمجة القطرية بقيادة منسق في ممثلية المنظمة / برنامج التعاون التقني. وقد جرت عمليات الرصد على أكمل وجه وشهدت معدلات الموافمة قياساً إلى فترة السنتين 2014-2015 ومعدلات الإنفاق قياساً إلى فترة السنتين 2012-2013 تطوراً إيجابياً ومن المتوقع تحقيق نسبة تنفيذ قدرها 100 في المائة قياساً إلى فترة السنتين 2012-2013 ونسبة موافمة قدرها 100 في المائة قياساً إلى فترة السنتين 2014-2015.	أغلقت هذه التوصية.

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
إطار المساءلة والرقابة الداخلية				
10	2014	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة	أعلن عن سياسة مساءلة على مستوى المنظمة في يناير/كانون الأول 2015 (انظر الوثيقتين FC 156/15 وCL 150/4). ويخضع إطار الرقابة الداخلية في حين بدأ العمل بسياسة المساءلة، لم	قيد التنفيذ.

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحدّ الزمني المقترح	التوصية
يجهز بعد إطار الرقابة الداخلية.	لاستعراض نهائي من قبل الإدارة على أن يصدر في الفصل الأخير من سنة 2015.	الموارد		الرصد والتقييم والإبلاغ عن الفعالية الكلية لنظام الرقابة الداخلية على المستويات الثلاثة لدى المنظمة وذلك بغية دعم المساءلة والشفافية لدى المنظمة. (الفقرة 86)
التقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام				
قيد التنفيذ. لاحظنا وجود ثغرات في إجراءات الجرد تم إبلاغ الإدارة بها في عملية مراجعة نهاية السنة في 2014.	تتم إدارة المخاطر ذات الصلة ومعالجتها باستمرار. استكمل إعداد الأرصدة الافتتاحية والتجارب الإضافية وعرضت النتائج على المراجع الخارجي لمراجعتها. وقد وضعت تقارير إضافية لدعم الجرد في نهاية العام ووفر التدريب لضمان أن يفهم المستخدمون بالكامل العملية والمتطلبات اللازمة للقيام بالعدّ فهماً كاملاً.	شعبة الشؤون المالية	2014	12 معالجة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الجارية مثل توليد أرصدة افتتاحية وإجراء تجارب إضافية والقيام بعمليات جرد للموجودات، وذلك لضمان الإعداد الناجح لكشوفها المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. (الفقرة 97)
إدارة المشتريات				
أغلقت هذه التوصية.	قدمت استراتيجية المشتريات إلى مكتب المفتش العام لمراجعتها تمشياً مع توصية لجنة المالية في دورتها السادسة والخمسين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. استعرض مكتب المفتش العام استراتيجية المشتريات والاقتراح الخاص بتعيين الموظفين/الميزانية بغية تنفيذه وخُصص إلى أن (1) الاستراتيجية تشكل خطوة مناسبة لتعزيز إدارة المنظمة للمخاطر المتصلة بالمشتريات؛ (2) واقتراح التنفيذ الخاص بتعيين الموظفين/الميزانية يشكل أساساً صالحاً للمضي قدماً من دون أن تترتب عنه أي تكاليف إذا ما تمت مقارنة التكاليف السابقة واللاحقة، ومع توافر التمويل بالفعل لتغطية التكاليف	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة	2014	15 الانخراط عن كثب مع الإدارة العليا للدفع إلى الانتهاء من استراتيجية المشتريات المقترحة أثناء السنة الأولى من فترة السنتين 2014-2015، وإعداد خطة تنفيذ على أساس الاستراتيجيات المعتمّدة بحيث تُنفذ التغييرات المقترحة قبل نهاية فترة السنتين. (الفقرة 113)

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحدّ الزمني المقترح	التوصية
	المرحلية. وقد وافقت الإدارة على تنفيذ الاستراتيجية التي تنطوي على عدد من الإجراءات الخاصة بالموظفين، مع برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017. والإجراءات الخاصة بالموظفين لملء الوظائف الشاغرة الحالية الملحوظة في الاستراتيجية لا تزال عالقة ويستعان بشأنها بالاستشاريين.			
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>سوف تجري عملية التحقق لمعرفة ما إذا تمّ الإعداد لتنفيذ الخطة.</p>	هذه التوصية مرتبطة بالتوصية 15 أعلاه.	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة	2014	<p>17</p> <p>إعداد خطة تنفيذ على أساس الاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز القدرات لدى المقر الرئيسي وفي الميدان لدعم شبكة المكاتب الميدانية، بحيث يتم تنفيذ التغييرات المرتقبة قبل نهاية فترة السنتين 2014-2015. (الفقرة 128)</p>
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>سوف تجري عملية التحقق فور تلقي رد/إجراء محدث من جانب الإدارة.</p>	<p>ستقوم دائرة المشتريات والمدير العام المساعد لإدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية بالانخراط مع الإدارة العليا فيما يتعلق بالقضية التي تم تناولها في (أ).</p> <p>سيتم تنفيذ (ب) على الاستراتيجية والأولويات الأوسع المتعلقة بتطوير النظام العالمي لإدارة الموارد في المستقبل وسيُنظر فيه ضمن ذلك السياق.</p>	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/شعبة تكنولوجيا المعلومات		<p>18</p> <p>تعزيز قدرات تخطيط المشتريات وما يتصل بها من مساءلة على المستويات ذات الصلة لدى المنظمة وبصفة خاصة في: (أ) الطلب إلى رؤساء الموازنات تطوير خطط مشتريات بحيث تنعكس هذه المهمة في اتفاق نظام تقييم وإدارة أداء رؤساء الموازنات، و(ب) تنفيذ وحدة تخطيط مشاريع في النظام العالمي لإدارة الموارد تتيح، قدر الإمكان، تجميع ودمج خطط المشتريات. (الفقرة 139)</p>
النظام العالمي لإدارة الموارد				
<p>قيد التنفيذ.</p>	تم جمع عناصر المعلومات كافة في الوثيقة عن عمليات النظام العالمي لإدارة الموارد للحصول على وثائق شاملة عن عمليات النظام. وستجهز هذه الوثائق	شعبة تكنولوجيا المعلومات	2014	<p>27</p> <p>إعداد وثيقة موحدة لعمليات النظام العالمي لإدارة الموارد لضمان حُسن إدارة واتساق أنشطة الدعم</p>



التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
			بصيغتها النهائية بعد مشروع التحديث الأساسي للنظام العالمي لإدارة الموارد وهو ما سيؤثر على ترتيبات الدعم والصيانة.	

## التوصيات الهامة

مراجعة الحسابات - المساهمات التي حُصِّلت مقدماً				
3	2014	شعبة الشؤون المالية/ إدارة التعاون التقني	ستراجع شعبة الشؤون المالية، ضمن الحدود التي تنص عليها القواعد المتعلقة بالجهات المانحة والالتزامات التعاقدية لمنظمة الأغذية والزراعة، إمكان إدراج فقرة في الاتفاقات التي تُبرم مع الجهات المانحة تحدد الإطار الزمني الذي ينبغي على الجهة المانحة أن تردّ فيه على الطلب الخاص بتعليمات رد الأموال، وإمكان تحديد سياسة للتصرف النهائي بالأرصدة المعمرة التي لم تُقدّم مطالبات بشأنها. الممارسة المعتادة هي الحصول على موافقة الجهات المانحة على إيداع الأرصدة النقدية غير المنفقة لمشاريع الطوارئ في الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل. إن الشركاء أصحاب الموارد الراغبين في إدراج تعابير معيارية بشأن الاستخدام النهائي للأرصدة الإيجابية قد قاموا بذلك بالفعل. وأشار بعضهم الآخر إلى أنهم لا يرغبون في وضع بنود تعاقدية ملزمة بل يفضلون ترك خياراتهم مفتوحة لإعادة تخصيص الأرصدة في مرحلة نهائية.	قيد التنفيذ. لم تصدر سياسة جديدة/محسنة لمعالجة الرصيد المتزايد للأرصدة غير المنفقة من المشاريع التي أُغلقت من الناحية المالية.
4	2014	شعبة الشؤون المالية	تراجع مجموعة الاتصالات في حساب الأمانة بانتظام الأرصدة القائمة بغية متابعتها مع الجهات المانحة وتذكير هذه الجهات بتزويد تعليمات بشأنها. وسواصل جهود تنفيذ السياسات المتعلقة بالأرصدة النقدية غير المنفقة، بما	قيد التنفيذ. لاحظنا أنّ رصيد النقدية غير الممولة من المشاريع التي أُغلقت من الناحية المالية قد

<p>ازدادت بشكل إضافي من 12.01 مليون دولار أمريكي في سنة 2013 إلى 16.77 مليون دولار أمريكي في سنة 2014.</p>	<p>في ذلك تلك التي تتعلق بجهات مانحة غير نشطة.</p>			<p>جهات مانحة غير نشطة والتي يكون احتمال المطالبة بها منخفضاً، والنظر في عدم اعتبار هذه الأرصدة ديناً في الدفاتر حالما توضع السياسات المناسبة لذلك. (الفقرة 49)</p>	
برنامج التعاون التقني					
<p>أغلقت هذه التوصية.</p>	<p>التحسينات المحددة التي برزت في كتيب الإرشادات المنقح لبرنامج التعاون التقني الذي صدر في شهر مارس/آذار 2015 تشمل ما يلي:</p> <p>(أ) تيسير تحديد الأولويات مسبقاً وتعديل إطار البرمجة القطرية</p> <p>(ب) تحسين المواءمة مع الأهداف الاستراتيجية</p> <p>(ج) تبسيط آلية الاستعراض</p> <p>(د) تبسيط الأشكال</p> <p>(هـ) توحيد عملية رفع التقارير:</p> <p>صدر كتيب الإرشادات الخاص ببرنامج التعاون التقني إلى جانب توجيهات حول صياغة الملحق 3 بإطار البرمجة القطري المتصل بـ "البنية الأساسية الإرشادية لبرنامج التعاون التقني". ويتعين بالتالي على المستوى القطري المواءمة بين برنامج التعاون التقني والإطار الاستراتيجي من خلال العملية الخاصة بإطار البرمجة القطرية. وفي مرحلة صياغة إطار البرمجة القطري، يسلط ممثل الفاو الضوء، في إطار الأولويات الاستراتيجية المشار إليها، المخرجات و/أو الأنشطة التي يمكن القيام بها بواسطة مساهمات برنامج التعاون التقني. وسوف تشكل البنية الأساسية الإرشادية لبرنامج التعاون التقني ملحقاً بوثيقة إطار البرمجة القطرية وستدرج ضمن خطة تعبئة الموارد الخاصة به.</p> <p>وقد أصدرت مؤخراً شعبة المشتريات النسخة المحدثة من "دليل صياغة إطار البرمجة القطرية" باعتباره أداة مستخدمة على مستوى المنظمة لتحديد الأولويات الإنمائية للتعاون بين الفاو والبلدان الأعضاء والمخرجات المنشودة</p>	<p>إدارة التعاون التقني</p>	<p>2014</p>	<p>8 إعطاء أولوية للتوفيق بين كتيب إرشادات برنامج التعاون التقني وبين الدورة الجديدة للمشاريع، وكذلك التدابير التي تسمح لإطار البرمجة القطري أن يُصبح نقطة البداية لترتيب أولويات مساعدات برنامج التعاون التقني بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية، وذلك بغية تبسيط الخطوات، وبالتالي تعزيز عملية الموافقة. (الفقرة 77 ب)</p>	

					والتي تساهم في تحقيق النتائج على المستوى الوطني.
9	مواصلة جهود تحسين معدل الموافقات وإنجاز المشاريع عن طريق تنفيذ التدابير الإدارية التي حددتها التقارير السابقة استجابة للتوصيات الواردة في هذا المجال. (الفقرة 77ج)	2014	إدارة التعاون التقني	أشارت التحديثات المفصلة عن التوصيات المذكورة أعلاه والمتعلقة ببرنامج التعاون التقني (على نحو ما جاء أيضاً بالتفصيل في الردود على استيضاحات المراجعة حول عملية مراجعة آخر السنة في 2014، خاصة في ما يتعلق بإجراءات الرصد والتقدم على صعيدي عمليات الموافقة قياساً بالفترة 2014-2015 والتنفيذ قياساً بالفترة 2012-2013)، يمكن اعتبار هذه التوصية على أنها منقذة.	أغلقت هذه التوصية.
إطار المساءلة والرقابة الداخلية					
11	في العملية الجارية لتعزيز الرقابة الداخلية، إدراج صياغة آلية يقوم الموظفون المسؤولون في المنظمة من خلالها بتوفير ضمانات للمدير العام، المُكلف بالمسؤولية الكلية عن الرقابة الداخلية في المنظمة، تتعلق بأداء الضوابط الداخلية داخل مجالات مسؤولية كل منهم. وستكون الملاحظات الراجعة من هؤلاء الموظفين الأساس الذي يُعد المدير العام عليه كشف الرقابة الداخلية الذي يُرفق بالكشوف المالية. (الفقرة 91)	2014	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	صدرت سياسة المساءلة على مستوى المنظمة في يناير/كانون الثاني عام 2015 (انظر الوثيقتين FC 156/15 و CL 150/4). أما إطار الرقابة الداخلية الذي لا يزال يخضع للاستعراض بصورته النهائية من قبل الإدارة تمهيداً لإصداره خلال الفصل الأخير من سنة 2015، فهو يحتاج إلى وجود مديرين مسؤولين لتأمين الضمانات اللازمة كما أوصى به المراجع الخارجي.	قيد التنفيذ. رغم صدور سياسة المساءلة، لم يجهز بعد إطار الرقابة الداخلية.
التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام					
13	ضمان أن يتم التدريب المخطط له للموظفين على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بصورة مستمرة وأن يُدمج في منصة التعليم الإلكتروني وأن تُنفذ التحسينات على السياسات المتعلقة بالمساءلة بشأن الممتلكات تنفيذاً متسقاً، دعماً للإدارة السليمة للأصول. (الفقرة 98)	2014	شعبة الشؤون المالية	وفرت شعبة الشؤون المالية خلال عام 2014 دورات تدريبية افتراضية وفي الموقع تغطي مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك إدارة الأصول. وسيستمر هذا الجهد، بما في ذلك تنفيذ برنامج تدريب على إدارة الفواتير تفاعلي تجريبي من ضمن النظام العالمي لإدارة الموارد على الإنترنت، وسيكون هذا البرنامج بمثابة نموذج للتدريب على وحدات أخرى من النظام العالمي لإدارة الموارد.	قيد التنفيذ. أوصينا ووافقت الإدارة على الحرص على تدريب و/أو تحديث الموظفين المعنيين بتسجيل الأصول والمستحقات البيدوية حول السياسات والإجراءات الجديدة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية				
14	مواصلة إدراج إدارة المخاطر المؤسسية في إدارة تراتبية النتائج ومشاريع تحسين الأعمال التجارية والاستجابة السريعة للمشاكل لضمان أن يتم باستمرار تحديد المخاطر التي تواجه المنظمة وعلاجها والتخفيف من حدتها. وبالإضافة إلى ذلك، ضمان تطوير تنمية القدرات اللازمة لإدماج تعميم إدارة المخاطر المؤسسية في العمل المستقبلي. (الفقرة 106)	2015	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/ مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	سيعزز تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية من خلال سياسة المساءلة في المنظمة الصادرة في يناير/كانون الثاني عام 2015 ومن خلال إطار الرقابة الداخلية الذي سيوضع موضع التنفيذ بحلول يونيو/حزيران 2015. وقد وضع على الإنترنت خلال 2014 مساق تدريبي وأتيح للموظفين في المواقع جميعاً في يناير/كانون الثاني 2015.
إدارة المشتريات				
16	تطوير عملية إدارة مخاطر المشتريات لزيادة قدرة إدارة المخاطر، بما في ذلك أداة لدعم المكاتب الميدانية في تحديد بيئة مخاطر الأعمال لديها، وإدارة المخاطر الحرجة المتعلقة بالمشتريات. (الفقرة 119)	2015	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/ مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	أصدرت دائرة المشتريات مسحاً للمخاطر وعمته على المكاتب الميدانية وكان موجهاً إلى جميع الموظفين المعنيين بعملية المشتريات. وانتهى المسح في 26 يونيو/حزيران ويجري حالياً تحليل النتائج مع شعبة المشتريات لتشكيل أساساً لإطار إدارة المخاطر.
19	تحسين سياسة وتدابير الاتفاق الإطاري للمشتريات وخطوط التوجيهية بغية إدراج معايير محددة لأخذ قرارات بشأن موعد طرح مناقصات أنشطة الشراء كاتفاق إطاري وإدراج معلومات إضافية تتعلق بمدد الاتفاقات الإطارية وتمديداتها وذلك بهدف تحسين سياسات الرقابة الحالية ودعم تعزيز المساءلة. (الفقرة 147)	2014	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة	عززت دائرة المشتريات توجيهاتها بشأن استخدام الاتفاقات الإطارية على مستوى المنظمة وقامت بتحميل الاتفاقات الإطارية الخاصة بها على الصفحة الإلكترونية لدليل الفاو. وتم أيضاً ربط التوجيهات المتاحة على صفحة الإنترنت بتوجيهات شبكة المشتريات التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة (موقع بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات) لدعم أفضل الممارسات لتشاطر الاتفاقات الطويلة الأجل في الأمم المتحدة.
20	إعداد خطوط توجيهية أكثر وضوحاً وأكثر تحديداً لرصد أداء الاتفاقات الإطارية وتطبيقها بحذافيرها على جميع المتعاقدين لضمان تحقيق مزايا الاتفاقات الإطارية (الفقرة 153)	2014	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة	تعدّ دائرة المشتريات بالنسبة إلى الاتفاقات الإطارية الجديدة إجراءات تشغيل موحدة فردية تعطي توجيهات حول رصد الاتفاق الإطاري المحدد. وتعدّ الدائرة أيضاً خطوطاً توجيهية عامة أكثر سوف تجهز قبل الفصل الرابع من سنة 2015.

<p>أغلقت هذه التوصية.</p>	<p>أصدرت دائرة المشتريات ملاحظات توجيهية محدثة بشأن تطبيق التعويضات المقطوعة والتي تشرح شرط الإشارة على نحو صحيح إلى تواريخ التسليم الفعلية في النظام العالمي لإدارة الموارد بالنسبة إلى السلع والأعمال والخدمات.</p> <p>وهناك أيضاً توجيهات واضحة حول الشق المالي في الدليل تتعلق بإجراءات الاستلام الصحيحة.</p> <p>وتعمل أيضاً دائرة المشتريات وشعبة الشؤون المالية على إصدار مواد تدريبية مشتركة بشأن وظيفة الاستلام قبل الفصل الرابع من سنة 2015.</p>	<p>شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/شعبة الشؤون المالية</p>	<p>2014</p>	<p>ضمان أن تعكس تواريخ التسليم الواردة في النظام العالمي لإدارة الموارد التواريخ الفعلية المشار إليها في أذن التسليم وذلك لضمان دقة المعلومات.</p> <p>(الفقرة 159)</p>	<p>21</p>
<p>أغلقت هذه التوصية.</p>	<p>أصدرت كذلك دائرة المشتريات توجيهات بشأن إدارة العقود تسلط الضوء على مسؤوليات مديري العقود لمتابعة إنجاز الخدمات.</p>	<p>شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/شعبة الشؤون المالية</p>	<p>2014</p>	<p>ضمان حسن إدارة العقود وإرساء تدابير تضمن دقة البيانات المقدمة بخصوص تواريخ التعهد/التسليم، وتواريخ الاستلام في جميع أوامر الشراء، وذلك لأغراض صنع القرار. (الفقرة 164)</p>	<p>22</p>
<p>قيد التنفيذ.</p>	<p>أعدت شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة استراتيجية الفاو للحياد المناخي في الفترة 2015-2020 والتي تتضمن أيضاً سياسة الفاو للمسؤولية البيئية على مستوى المنظمة والمتعلقة بالمنشآت والسفر والمشتريات. وقد أعدت استراتيجية الحياد المناخي بالتعاون مع شعبة المناخ والطاقة والحياسة وسوف تجهز لعرضها على الإدارة العليا في نهاية شهر يوليو/تموز 2015.</p> <p>وتكمل هذه السياسة الخطوط التوجيهية للفاو بشأن الإدارة البيئية والاجتماعية التي أعدتها شعبة المناخ والطاقة والحياسة والتي تشمل المشاريع والبرامج العالمية للمنظمة.</p>	<p>مكتب المدير العام المساعد/ شعبة الشؤون المالية</p>	<p>2015</p>	<p>اعتماد "سياسة مسؤولية بيئية" على مستوى المنظمة وصياغة إطار مشتريات خضراء مع سياسات وخطوط توجيهية بشأن: (أ) إجراء استعراض للممارسات المتبعة حالياً لدى الأمم المتحدة بغرض تحديد أفضل الممارسات؛ (ب) وضع أهداف استدامة تحقق أفضل قيمة مقابل المال لتعتمد كلما أمكن، مع ملاحظة أن عدداً من الموردين يقوم باستمرار بتحسين ما يعرضونه من منتجات "خضراء"؛ (ج) وضع استراتيجية للتغيير مناسبة؛ (د) تحقيق المساءلة في التنفيذ والرصد؛ (هـ) اعتماد ممارسات استدامة محددة. (الفقرة 174)</p>	<p>23</p>
<p>أغلقت هذه التوصية.</p>	<p>تعمل لجنة الجزاءات على المتعاقدين بكامل طاقتها وقد استعرضت 6 اقتراحات حتى منتصف شهر سبتمبر/أيلول بلغت مراحل مختلفة.</p>	<p>شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/مكتب المفتش العام/مكتب</p>	<p>2014</p>	<p>تنفيذ التدابير والتي وضعت حديثاً بشأن إيقاع الجزاءات على المتعاقدين لتعزيز حماية مصلحة المنظمة من المتعاقدين الغشاشين. (الفقرة 178)</p>	<p>24</p>

		الشؤون القانونية		
النظام العالمي لإدارة الموارد				
25	توثيق المنافع التي حققتها المنظمة بشأن الحلّ الذي اتّبع لتحديد فعالية برنامج النظام العالمي لإدارة الموارد. (الفقرة 183)	2014	مكتب المدير العام المساعد	سوف يُنجز هذا العمل بعد النجاح في إنجاز المجموعة الأولى من الكشوف المالية المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي تمثل المكون النهائي في برنامج النظام العالمي لإدارة الموارد.
26	إدراج وضع واستكمال وحدات مستحقات السفر والسفر المحلي وتحديد مصادر المشتريات بين أولويات فترة السنتين الحالية لضمان تحقيق المنافع الكاملة من النظام العالمي لإدارة الموارد. (الفقرة 188)	2014	شعبة تكنولوجيا المعلومات/شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة	جرى تطبيق وظيفة مستحقات السفر في عام 2014 وتستخدمها المنظمة حالياً. وتم أيضاً تحديد حلّ ممكن لتأمين موارد المشتريات. وأعدّ اقتراح للحلّ الخاص بالسفر المحلي ومن المتوقع أن يجهز خلال الفصل الرابع من سنة 2015.
28	اعتبار آراء المستخدمين المأخوذة من نتائج المسح الأولي لتنفيذ وحدات النظام العالمي لإدارة الموارد مدخلات للجهود الجارية لزيادة استقرار الحل، وإجراء مسح شامل لرضا المستخدمين بهدف قياس التدابير الواجب اتخاذها قياساً دقيقاً. (الفقرة 201)	2015	شعبة تكنولوجيا المعلومات	سيجري في عام 2015 مسح لرضا المستخدمين سيضم جميع جوانب النظام العالمي لإدارة الموارد، بما في ذلك ترتيبات الدعم ووظيفية النظام وعمليات الأعمال التجارية الإدارية الرئيسية والسياسات والإجراءات المرتبطة بها. سوف يجري المسح لرضا المستخدمين بعد تحديث النظام الأساسي في النظام العالمي لإدارة الموارد، أي في الفصل الرابع من سنة 2015.
29	إجراء اختبار كامل وشامل لوظيفية النظام لتحديد نقاط التشغيل التي تقع فيها أخطاء وتنقيح استراتيجية وتصميم التفاعل، مع وضع ما يلي في الاعتبار: (أ) طريقة التفاعل الأوتوماتية؛ و(ب) عناصر البيانات التي يتم التفاعل معها؛ و(ج) الضوابط الموضوعية للتأكد بدرجة معقولة من أن البيانات التي يتم التفاعل معها كاملة ودقيقة؛ و(د) متطلبات التوقيت. (الفقرة 206)	2014	شعبة الشؤون المالية	تمت معالجة نقاط التشغيل على مستوى واجهة التشغيل. وسوف يتناول أيضاً تحديث تخطيط الموارد في المنظمة في الفصل الرابع من سنة 2015 مسائل فنية متعلقة بعملية التجهيز الداخلية.
				قيد التنفيذ.
				قيد التنفيذ.
				قيد التنفيذ.
				أغلقت هذه التوصية.

أغلقت هذه التوصية.	جرى تناول هذه التوصية كجزء من تطوير عملية استحقاقات السفر دعماً للبيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	شعبة تكنولوجيا المعلومات/ شعبة الشؤون المالية	2015	تعزيز آلية إغلاق الحسابات في نهاية الشهر وفي نهاية العام، عن طريق مراجعة بنية النظام فيما يتعلق بإعداد الاستحقاقات وذلك لضمان أن تدار لدى إغلاق الحسابات في نهاية العام تلك المطالبات التي تقع خارج حدود النظام (الفقرة 213)	30
أغلقت هذه التوصية.	استحدثت عمليات تحقق مشتركة إضافية في وحدات المشتريات. وإضافة إلى ذلك، في المجال الخاص بالسفر، أعد تقرير تحقق من السفر إلى دفتر الحسابات العام لتسهيل عمليات التجهيز في نهاية السنة وللوفاء بالالتزامات التي لا تزال عالقة.	شعبة تكنولوجيا المعلومات/ شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة	2015	إجراء مراجعة وتحليل لتقارير الاستثناء الخاصة بوحدة السفر والمشتريات، واستناداً إلى ذلك، تطبيق ضوابط التثبيت من صحة هذه الوحدات، حيثما ينطبق ذلك؛ إصدار تعليمات لمسؤولي الموازنات للتأكد بصرامة من سلامة ودقة الالتزامات المستحقة، وذلك لتلافي الاستثناءات المتكررة في نهاية العام؛ والتأكد من/تحليل أسباب التضاربات. والقيام بناءً عليه بتصحيح النظم البرمجية لنهاية الشهر ونهاية العام لضمان سلامة البيانات. هذه الأنشطة ينبغي أن يقوم بها أخصائيو التطبيقات بالتنسيق مع مسؤولي عمليات التشغيل. (الفقرة 222)	31
قيد التنفيذ. للتحقق في عملية المراجعة خلال سنة 2015.	المنظمة مستمرة في تعزيز سلامة سجل الأصول عن طريق إدخال تحسينات على النظام والتدريب وتحسين الضوابط الداخلية. علاوة على ذلك، تختبر الأصول أداة لنموذج إجراءات العمل بهدف تحسين تكامل النظام وتسهيل استخدامه.	شعبة الشؤون المالية	2014	التوفيق الوثيق بين إدارة الأصول وإعداد التقارير طبقاً لمتطلبات المساءلة لدى المنظمة وذلك لتقوية سلامة سجل الأصول. (الفقرة 233)	32
قيد التنفيذ. للتحقق في عملية المراجعة خلال سنة 2015.	ستجري تحسينات إضافية في النظام الخاص بسجل الأصول لمعالجة النقطتين (أ) و(ب). لا إجراء بالنسبة إلى النقطة (ج). إن التركيبة الحالية لجداول الموارد البشرية في النظام العالمي لإدارة الموارد لا تسمح بتحديد رئيس القسم الإداري بواسطة الرمز التنظيمي أو القطري. غير أننا نقوم يدوياً بإدخال	شعبة تكنولوجيا المعلومات/ شعبة الشؤون المالية	2014	القيام بإدخال التحسينات التالية على النظام: (أ) التقاط الرقم المسلسل في وظيفة الاستلام ضمن "وحدة المشتريات" وذلك لضمان أن تظهر المعلومات في سجل الأصول عند تعامله مع "الحسابات الدائنة"؛ و(ب) إدراج وسيلة لوسم الأصول وجعل عنصر البيانات هذا إلزامياً عند إضافة الأصول يدوياً في وحدة إدارة الأصول	33

	رئيس القسم الإداري عند إضافة أصول جديدة عندما يكون القِيم على الأصل المعني غير معروف، لضمان تعيين قِيم لكل أصل من الأصول الجديدة.			في النظام العالمي لإدارة الموارد؛ و (ج) جعل رئيس المكتب أو الوحدة المسؤول الحارس المؤتمن على الأصول عند إضافتها إلى سجل الأصول، مع الربط مع الرموز التنظيمية أو القطرية ومع التمتع بالسلطة الضرورية لتحديث البيانات لدى نقل المساءلة إلى شخص آخر، امتثالاً للسياسة الحالية. (الفقرة 234)	
34	تبسيط وضع التقارير عن الأصول وزيادة كفاءة معالجة البيانات. (الفقرة 238)	2014	شعبة الشؤون المالية	هناك تقارير جديدة متوفرة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل لتيسير إغلاق المشاريع والتحقق المادي من الأصول وجرد المخزونات. وستواصل المنظمة وضع وإصدار تقارير جديدة لتلبية الاحتياجات المستقبلية.	قيد التنفيذ. للتحقق في عملية المراجعة خلال سنة 2015.
35	تعزيز قدرات توليد التقارير المتضمنة في وحدات السفريات والنقد وذلك عن طريق الالتفات إلى احتياجات المستخدمين واستخدام الاستمارات الأكثر مناسبة لتعظيم استخدام المعلومات. (الفقرة 245)	2014	شعبة تكنولوجيا المعلومات/شعبة الشؤون المالية/شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة	ستواصل المنظمة وضع وإصدار تقارير جديدة لمعالجة هذه الاحتياجات. ونشير إلى أن تقرير استثناءات تسوية الحسابات المصرفية الجديد من الفروق قد نفذ قبل نهاية عام 2014 لدعم عملية إدارة النقد. أدرج تحسين القدرات لرفع التقارير عن السفر ضمن نطاق اقتراح الحل الخاص بالسفر المحلي.	قيد التنفيذ. للتحقق في عملية المراجعة خلال سنة 2015.
36	ضمان تنفيذ إطار إدارة التغيير وإطار اتفاق مستوى الخدمة وإطار أمن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال عام 2014 واعتماد استراتيجيات للتخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن عدم وجود هذه الأطر حالياً. (الفقرة 249)	2014	شعبة تكنولوجيا المعلومات	تم عرض العملية الخاصة بإدارة التغيير وأقرتها المجموعة التوجيهية للنظام العالمي لإدارة الموارد. وتم تحديد اتفاقات مستوى الخدمة للحصول على الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام المذكور في إطار مبادرة إدارة الخدمات لدى شعبة تكنولوجيا المعلومات ويجري العمل حالياً على وضعها بصيغتها النهائية تمهيداً لنشرها.	قيد التنفيذ. للتحقق في عملية المراجعة خلال سنة 2015.



فترة السنتين 2012-2013 - مراجعة حسابات المكاتب الميدانية

التوصيات الأساسية

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة المكاتب الميدانية				
37	2014	إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والمالية/مكتب دعم اللامركزية/إدارة التعاون التقني/مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	يجري العمل على إعداد مواد إرشادية وتدريبية تراعي احتياجات الموظفين في الميدان وترافق إطار الرقابة الداخلية الذي يخضع بدوره لاستعراض نهائي من قبل الإدارة تمهيداً لإصداره في الفصل الأخير من سنة 2015.	قيد التنفيذ. في حين بدأ العمل بسياسة المساءلة، لم يجهز بعد إطار الرقابة الداخلية.

تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المكاتب الميدانية من خلال إطار رقابة داخلية مصمم جيداً ومن خلال القيام باستمرار بإعادة تأهيل الموظفين الذين يؤدون وظائف برمجية وإدارية ومالية في المكاتب الميدانية. (الفقرة 253)

## التوصيات الهامة

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي	
مراجعة المكاتب الميدانية					
38	وافقت المكاتب الإقليمية المعنية على توصيتنا بضمن أن يكون الاعتماد المخصص للمكاتب القطرية طبقاً للخطوط التوجيهية في الدليل الإرشادي لبرنامج التعاون التقني على أساس احتياجات وأولويات البلدان والمنظمة، على النحو المتضمن في إطار البرنامج القطري والمبادرات الإقليمية والإطار الاستراتيجي. (الفقرة 257)	2014	إدارة التعاون التقني/المكاتب الإقليمية	تضمن المكاتب الإقليمية تخصيص موارد برنامج التعاون التقني للمكاتب القطرية طبقاً للخطوط التوجيهية الواردة في الدليل الخاص ببرنامج التعاون التقني وتماشياً مع المسار التوجيهي (الملحق عن أطر البرمجة القطرية) ومع مراعاة أي أولويات مستجدة للبلدان عبرت عنها السلطات الحكومية. وقد حصلت جميع البلدان التي تحتاج إلى عناية خاصة على مخصصات رمزية، جاء بعضها عقب نقاش مطول بشأن الاحتياجات ذات الأولوية واقترح استخدام محفّر للموارد.	أغلقت التوصية. إننا نقرّ بالإجراءات التي اتخذتها المكاتب الإقليمية بهذا الخصوص والجهود التي بذلتها للتقيّد بالخطوط التوجيهية لبرنامج التعاون التقني.
39	وافقت المكاتب الإقليمية المعنية على توصيتنا بالتنسيق مع الحكومات النظرية لتحديد الاحتياجات التي ستدعم الأهداف الإنمائية لكل بلد من أجل تعظيم الاستفادة من اعتمادات برنامج التعاون التقني. وأوصينا كذلك بأن تضمن المكاتب الميدانية توفر الموظفين التقنيين بما يلزم للتعامل مع مشاريع برنامج التعاون التقني وأن تعطى أولوية لتنفيذ هذه المشاريع. (الفقرة 260)	2014	إدارة التعاون التقني/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. ستحدد المكاتب الميدانية بالاتفاق مع النظراء الحكوميين، ضمن وثيقة إطار البرمجة القطرية، الأولويات لتوجيه استخدام موارد برنامج التعاون التقني في المستقبل. خلال أي فترة مالية، يجوز تأجيل الموافقات على المشاريع على المستوى القطري بسبب ظروف خاصة بالبلد المعني، منها مثلاً العمل الجاري على صياغة إطار للبرمجة القطرية أو تغيير الأولويات الحكومية. وتقوم المكاتب الإقليمية برصد استخدام البلدان للمخصصات الرمزية ومعدلات الموافقة - وتتولى إدارة التعاون التقني الرصد والإشراف بصورة منتظمة.	قيد التنفيذ. لاحظنا أن التنسيق مع الحكومات بحاجة إلى تحسين في ظل غياب الموافقات على المشاريع في بعض البلدان من جانب المكاتب الإقليمية التي خضعت للمراجعة.
40	وافقت المكاتب الإقليمية المعنية على توصيتنا بتحديد ودراسة الافتراضات الرئيسية والمخاطر المحتملة بدقة أثناء تخطيط/تطوير المشاريع لتحديد مسارات العمل	2014	إدارة التعاون التقني/مكتب دعم اللامركزية/المكاتب	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. طُلب من منسقي برنامج التعاون التقني تقديم تقرير عن أية اختناقات تؤدي إلى إبطاء الموافقات والمصرفات.	قيد التنفيذ. لوحظ في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجود صعوبة

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة المكاتب الميدانية				
		الميدانية		في الحصول على توقيع بعض النظراء في الحكومة مما أدى إلى تأخير في تنفيذ المشاريع. وبالنسبة إلى ممثلية الفاو في السودان، لم تتجمل مسارات عمل بديلة في حالات التأخر في تنفيذ المشاريع.
41	2014	إدارة التعاون التقني/مكتب دعم اللامركزية/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. ستحدد المكاتب الميدانية بالاتفاق مع النظراء الحكوميين، ضمن وثيقة إطار البرمجة القطرية، الأولويات لتوجيه استخدام موارد برنامج التعاون التقني في المستقبل. وهناك آليات رصد لضمان استكمال أنشطة المشاريع في الوقت المناسب. وستعرض الصعوبات على المكاتب الإقليمية و/أو إدارة التعاون التقني حسب الاقتضاء ووفقاً لطبيعة الصعوبة.	قيد التنفيذ. اتضح أن أطر البرمجة القطرية لم تُدرج بالكامل ضمن مخصصات المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ونتيجة لذلك، تلقت البلدان في بعض الحالات أكثر من مخصصاتها الرمزية في حين لم تتلق بلدان أخرى مخصصاتها خلال فترة إجراء المراجعة.
42	2014	إدارة التعاون التقني/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها سيضمن المخطط الإرشادي لبرنامج التعاون التقني الذي سيضاف كملحق إلى إطار البرمجة القطرية توفير الحد الأدنى من المعلومات التي تؤهل المشاريع للتنفيذ الفعلي.	أغلقت هذه التوصية. لا قصور ملحوظ في المكاتب الميدانية التي تمت زيارتها خلال سنة 2014. لكننا سنواصل التحقق من الشروط المذكورة في المراجعة بالنسبة إلى المكاتب الميدانية في المستقبل.

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
مراجعة المكاتب الميدانية				
				والزراعة جميع الوسائل كي تحدّد في وثيقة المشروع كمية المدخلات الحكومية لتمتكن المنظمة من وضع مخصصات واقعية في الموازنة (الفقرة 266).
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>لاحظنا عدم تحميل بعض التقارير في الوقت المطلوب في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية بالنسبة إلى المشاريع المنفذة من قبل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وممثلة المنظمة في البرازيل وممثلة المنظمة في الفلبين.</p>	<p>تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها يجري إبلاغ مسؤولي الموازنات بمتطلبات تقديم التقارير لكل مشروع من خلال وثيقة المشروع واتفق المشروع. وأثناء تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى الرسائل التلقائية بالإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها والتي تتعلق - من بين أمور أخرى - بالتقدم المحرز وإعداد التقارير النهائية، جرى تنفيذ نظام جديد لإعداد تقارير رصد فصلية على مستوى عالٍ تقتفي معايير رئيسية مختلفة، بما في ذلك التقارير النهائية، ليقوم موظفو العمليات الإقليمية ودون الإقليمية مع المكاتب الميدانية المعنية بمتابعتها مع المكاتب الميدانية. وعلاوة على ذلك، تعرض على ممثلات المنظمة خلال الإحاطات في المقر الرئيسي الأدوات المختلفة المتوفرة في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية لرصد برامجها (رصد المشاريع الجارية الذي تقوم به شبكة دعم البرامج الميدانية، وغيرها) التي تشمل متطلبات رفع التقارير والإجراءات المالية التي يتعين اتخاذها. إن خطة بناء القدرات التي يجري تنفيذها من سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول 2015 من قبل شعبة التعاون في ما بين بلدان الجنوب وحشد الموارد ترمي إلى تعزيز القدرات التشغيلية لموظفي المكتب الإقليمي / الإقليمي الفرعي / القطري المعنيين بإدارة المشاريع وهي تسلط الضوء أيضاً على أهمية رفع التقارير.</p>	<p>إدارة التعاون التقني/مكتب دعم اللامركزية/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>43 وافقت المكاتب الإقليمية المعنية على توصيتنا بأن يقوم مسؤولو الموازنات بصورة منتظمة بالتنسيق مع الموظفين التقنيين بشأن متطلبات إعداد تقارير عن المشاريع لرفع معلومات كاملة وفي الوقت المحدد، ما يؤدي بالتالي إلى رفع قيمة نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية كأداة لا غنى عنها في رصد المشاريع. وأوصينا كذلك بأن تضع المكاتب الميدانية تدابير للرقابة لضمان دقة واكتمال الكشوف النهائية وتقارير الإنجاز. (الفقرة 269)</p>
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>لاحظنا تدني تنفيذ المشاريع في المكتب</p>	<p>تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. كما أشير في الاستجابة للتوصية 43، صممت مبادرة الرصد الفصلية العالية المستوى الجديدة التي بدأت في يوليو/تموز عام 2014 لمعالجة مسائل تنفيذ</p>	<p>إدارة التعاون التقني/مكتب دعم اللامركزية/المكاتب</p>	<p>2014</p>	<p>44 وافقت المكاتب الإقليمية المعنية على توصيتنا بالقيام برصد صارم لتنفيذ المشاريع واستكمال جميع النتائج التي ينبغي إنجازها وكافة الوثائق خلال عمر المشروع.</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
مراجعة المكاتب الميدانية				
الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وممثلية المنظمة في البرازيل وممثلية المنظمة في الفلبين وممثلية المنظمة في السودان.	المشاريع ، مع تقارير فصلية ترسل إلى المكاتب الإقليمية ووحدات المقرر الرئيسي للمتابعة وتنسخ إلى الإدارة العليا المعنية. وإضافة إلى ذلك ، صممت خطة بناء القدرات المذكورة أعلاه خصيصاً لتعزيز قدرات المسؤولين عن الميزانية والموظفين المسؤولين عن العمليات في المكاتب الميدانية من خلال توفير الرصد والدعم لهم.	الميدانية		(الفقرة 271)
قيد التنفيذ. لوحظ حصول تأخير في إقفال المشاريع من الناحيتين التشغيلية والمالية في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا ومثلية المنظمة في الفلبين ومثلية المنظمة في البرازيل ومثلية المنظمة في السودان.	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. كما أشير في الاستجابة للتوصية 43 ، تشمل تقارير الرصد الفصلية العالية المستوى الجديدة معيار الإغلاق التشغيلي ومعايير الإغلاق المالي بين المعايير المختلفة التي يجرى تنفيذها ، على أن تُعزز بقدر أكبر بفضل خطة بناء القدرات.	إدارة التعاون التقني/مكتب دعم اللامركزية/شعبة الشؤون المالية	2014	45 أوصينا أن تطلب المكاتب الميدانية إلى مسؤولي الموازنات الإسراع في الإغلاق التشغيلي و/أو المالي للمشاريع ومتابعة حالة طلبات الإغلاق (الفقرة 273).
قيد التنفيذ. لاحظنا في المكاتب الميدانية التي شملتها المراجعة ، وجود خطة غير مكتملة / ناقصة للمشتريات وعدم استخدام وظائف طلبات الشراء في النظام العالمي لإدارة الموارد ووجود قصور في طلبات الالتزام والمنح وعدم استكمال البيانات في أمر الشراء وحصول تأخير في التسليم من قبل مقدمي الخدمات.	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/المكاتب الميدانية	2014	46 نوصي بأن تضمن المكاتب الميدانية الالتزام بالقواعد والخطوط التوجيهية المقررة في إجراء المشتريات وأداء أنشطة المشتريات التي تخدم مصلحة المنظمة على أفضل وجه. (الفقرة 277)

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة المكاتب الميدانية				
47	2014	شعبة الشؤون المالية/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. اعتمدت المنظمة نهجاً دورياً جديداً لاستكمال التحقق المادي من صحة الأصول، وعام 2014 هو العام الأول الذي يمكّن المكاتب الميدانية من اختيار الفصل خلال العام الذي يستكمل فيه التحقق المادي من صحة الأصول ويقلل عبء العمل في أوقات الذروة. ونتيجة لذلك، سجّلت زيادة بسنبة 14 في المائة في أعداد تقارير التحقق المادي من الأصول في التوقيت اللازم خلال سنة 2014 ومن المتوقع أن يستمر تحسن هذا المعدّل. تستعرض وحدة الأصول جميع نتائج التحقق المادي من صحة الأصول من حيث الصواب والاكتمال وتعمل مع المكاتب الميدانية لإجراء تصحيحات بغية تحسين دقة البيانات.	قيد التنفيذ. لوحظ وجود قصور في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا ومثلية المنظمة في الفلبين ومثلية المنظمة في البرازيل ومثلية المنظمة في السودان.
48	2014	شعبة الشؤون المالية/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. لدى المنظمة إجراءات منشورة فيما يتعلق بالوصاية على الأصول. ويوقع الموظفون استمارة استعارة الممتلكات لقبول تحمل المسؤولية عن البنود غير المستهلكة الصادرة للاستعمال الرسمي. وفي تقرير التحقق المادي من الأصول لسنة 2014، استعرضت المجموعات المعنية بالأصول جميع التقارير للتأكد من إسناد كل من الأصول إلى وصي عليها.	قيد التنفيذ. لوحظ وجود قصور في المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا ومثلية المنظمة في السودان ومثلية المنظمة في البرازيل.
49	2014	شعبة الشؤون المالية/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. تؤدي وحدة الأصول فحصاً دقيقاً بعد اكتمال معاملات تقاعد الأصول التي تدخلها المكاتب الميدانية في شبكة معلومات المكاتب القطرية للتحقق من الموافقات والأدلة الوثائقية. وترسل نتائج كل مراجعة بالبريد الإلكتروني إلى المكتب الميداني والمكتب الإقليمي المعني. وإذا كان الأمر يتطلب إجراءات تصحيحية، توفر وحدة الأصول التعليمات المناسبة وتعمل مع	قيد التنفيذ. لوحظ وجود قصور في المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا ومثلية المنظمة في الفلبين ومثلية المنظمة في البرازيل.

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
مراجعة المكاتب الميدانية				
<p>قييد التنفيذ.</p> <p>لوحظ وجود قصور في اختيار وتعيين الاستشاريين في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وممثلة المنظمة في السودان.</p>	<p>المكاتب الميدانية لفهم المتطلبات.</p> <p>تمت الموافقة على التوصيات 50-52 وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. يلاحظ أن هذه النقاط مشمولة في المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن توظيف الأطراف في اتفاقات الخدمات الشخصية الوطنيين والموظفين الوطنيين في المشاريع، (صدرت في مارس/آذار 2014)، وكذلك في المبادئ التوجيهية بشأن المستشارين والأطراف في اتفاقات الخدمات الشخصية (صدرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2013).</p>	<p>مكتب الموارد البشرية/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>50</p> <p>أوصينا بأن تضمن المكاتب الميدانية التقييد بالخطوط التوجيهية المنصوص عليها بموجب القسم 317 من دليل الإجراءات الإدارية بشأن تشغيل الخبراء الاستشاريين وبموجب القسم 319 من دليل الإجراءات الإدارية بشأن الملزمين باتفاقات الخدمات الشخصية. (الفقرة 286)</p>
<p>قييد التنفيذ.</p> <p>لم يكن هناك أي تقييم للجودة على العينات التي خضعت للاختبار في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وممثلة المنظمة في الفلبين وممثلة المنظمة في السودان.</p>	<p>انظر الاستجابة للتوصية 50 أعلاه.</p>	<p>مكتب الموارد البشرية/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>51</p> <p>وافقت المكاتب الميدانية المعنية على توصيتنا بإجراء تقييم للجودة لكل خبير استشاري عند إكماله للمهمة المسندة إليه، بحيث لا ينظر في عمليات الانتقال المستقبلية إلا في من أنجزوا عقودهم بصورة مرضية. (الفقرة 288)</p>
<p>أغلقت هذه التوصية.</p>	<p>انظر الاستجابة للتوصية 50 أعلاه.</p>	<p>مكتب الموارد البشرية/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>52</p> <p>وافقت الإدارة على توصيتنا ب: (أ) الامتناع عن تعديل أتعاب الخبراء الاستشاريين إذا لم يكن هناك تغيير في الاختصاصات المرجعية؛ (ب) حساب جميع العوامل ذات الصلة مثل ما يلي، وإن لم تقتصر عليه: طبيعة العمل الذي سيتم القيام به، والأسعار المعتادة في المكان المعني للمنزلة المشابهة والمؤهلات التعليمية اللازمة للعمل، وذلك لتحديد أتعاب واقعية ومعقولة لتفادي تعديل العقود. (الفقرة 290)</p>

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة المكاتب الميدانية				
53	2014	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.	قيد التنفيذ. لاحظنا وجود سلف خاصة بالسفر لم يجر تسديدها ضمن المهلة الزمنية المحددة من قبل الموظفين في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وممثلة المنظمة في الفلبين وممثلة المنظمة في البرازيل.
54	2014	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.	قيد التنفيذ. لوحظ وجود قصور في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وممثلة المنظمة في الفلبين.
55	2014	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، تراجع شعبة الشؤون المالية بانتظام تقارير التسويات المصرفية لاكتشاف التباينات وتتابع الأمر مع المكاتب الميدانية.	أغلقت هذه التوصية. لوحظ وجود نسبة عالية من الامتثال في المكاتب الميدانية التي شملتها المراجعة.
56	2014	شعبة الشؤون المالية	تقوم شعبة الشؤون المالية بوضع مجموعة من تقارير الرصد الرئيسية التي ستدعم رسداً أكثر منهجية للامتثال للأنظمة والإجراءات المالية.	قيد التنفيذ. لوحظ وجود قصور في المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وممثلة المنظمة في الفلبين.



التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة المكاتب الميدانية				
57	أوصينا كذلك بأن تبحث شعبة المالية في خطة عملها القيام باستمرار بإعادة تأهيل الموظفين الذين يقومون بوظائف مالية في المكاتب الميدانية. (الفقرة 298)	2014	شعبة الشؤون المالية	<p>أغلقت هذه التوصية.</p> <p>خلال عام 2015، ستقوم شعبة الشؤون المالية مع شعب إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والمالية الأخرى والمكاتب الإقليمية وشعبة تكنولوجيا المعلومات بجهود تدريب/دعم مشتركة لمساعدة المكاتب الميدانية على استخدام النظام العالمي لإدارة الموارد.</p> <p>طوال عام 2014، وفرت شعبة الشؤون المالية دورات تدريبية افتراضية وفي الموقع تغطي مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك إدارة الأصول. وسيستمر هذا الجهد، بما في ذلك خلال عام 2015 تنفيذ تجريبي لبرنامج تدريبي تفاعلي على الإنترنت للنظام العالمي لإدارة الموارد فيما يتعلق بإدارة الفواتير، سيكون بمثابة نموذج للتدريب على وحدات النظام العالمي لإدارة الموارد الأخرى.</p>

فترة السنتين 2010 - 2011 - مراجعة المقر الرئيسي

التوصيات الأساسية

التعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحدّ الزمني المقترح	التوصية
مراقبة الموازنة				
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>لا يزال يلاحظ في نهاية سنة 2014 وجود عجز نقدي وعجز في الموازنات في المشاريع الجاري تنفيذها في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وممثلية المنظمة في الفلبين.</p>	<p>• إجراءات الرصد جارية طوال دورة حياة المشاريع، كما يرد وصفه أدناه.</p> <p>• ويتولّى المستوى الأول من المسؤولية مسؤولو الموازنات، إن كان في المكاتب الميدانية أو في المقر الرئيسي، وتوفّر لهم شبكة دعم البرامج الميدانية الدعم في مجال التشغيل والرصد على الصعيدين الإقليمي الفرعي والإقليمي مع أدوات مؤسسية، وإجراءات، ورصد إجمالي من جانب مكتب دعم اللامركزية، وشعبة الشؤون المالية ووحدات الاتصال المختصة بالتمويل.</p> <p>• وتشمل الإجراءات المحددة التي وضعت لتناول هذه التوصيات ما يلي:</p> <p>• يتم إطلاع جميع مسؤولي الموازنات في المكاتب الميدانية الجديدة على أداة الرصد المتاحة في شبكة دعم البرامج الميدانية من خلال نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية لتيسير عملية رصد المشاريع الجارية؛</p>	<p>مسؤولو الموازنات/شبكة دعم البرامج الميدانية/شعبة دعم البرامج</p>	2012	<p>2 ضمان أن تكون المصروفات دائماً في حدود الموازنة المقررة للمشروع والأموال النقدية المقدمة من المانحين عن طريق: (أ) رصد الرصيد النقدي بصورة مستمرة واعتباره الحد لتكبد مزيد من النفقات للمشروع؛ (ب) الإسراع بإصدار النداءات الخاصة بطلب الأموال طبقاً لاتفاقات المشاريع عندما ينخفض الرصيد النقدي؛ (ج) الإسراع بإعداد تنقيح الموازنة مع الحصول على الموافقة الصحيحة قبل الالتزام بأي نفقات تتجاوز آخر موازنة معتمدة؛ (د) ضمان أن تكون النفقات المحملة للمشروع ملائمة دائماً. (الفقرة 60)</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحدّ الزمني المقترح	التوصية
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مذكرة تعيين مسؤولي الموازنات تحدد الحاجة إلى رصد النقد والنداءات السريعة الخاصة بطلب الأموال؛</li> <li>• رسائل تلقائية من نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية تذكّر مسؤولي الموازنات بالحاجة إلى نداءات خاصة بطلب الأموال، من بين إجراءات أخرى؛</li> <li>• المسؤولون عن رصد ودعم البرامج الميدانية الإقليمية الفرعية، والموظفون الإقليميون عن العمليات يوفرون بانتظام الرصد الإجمالي والمعلومات المرتدة عن الإجراءات التي يجب أن يتخذها مسؤولو الموازنات.</li> <li>• بالإضافة إلى ذلك، اعتباراً من يوليو/تموز 2014، أُرسي، على أساس أداة جديدة في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية، رصد فصلي عالي المستوى جديد لتعقب المعايير المالية ومعايير إعداد التقارير والإغلاق. وترسل التقارير الفصلية إلى الأعضاء الإقليميين في شبكة دعم البرامج الميدانية للمتابعة من جانب المسؤولين عن رصد ودعم البرامج الميدانية الإقليمية الفرعية مع مسؤولي الموازنات، وإلى وحدات تنسيق البرامج في المقر الرئيسي للمتابعة مع مسؤولي الموازنات في روما، مع نسخ إلى الإدارة العليا ذات الصلة.</li> </ul>			

## التوصيات الهامة

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراقبة الموازنة				
9	2012	مكتب دعم اللامركزية	تعلق التوصية. انظر تعليقات الإدارة على التوصية رقم 2، خاصة مبادرة الرصد الفصلي عالي المستوى الجديدة. اقترح إغلاق هذه التوصية في ضوء أدوات الرصد والتقارير المنتظمة التي قدّمت. يواصل أعضاء شبكة دعم البرامج الميدانية ومسؤولي الموازنات متابعة المشاريع الفردية على المستوى الميداني.	أغلقت هذه التوصية. سيجري التحقق والرصد بالنسبة إلى التوصية 2 ذات الصلة أعلاه.
10	2012	مكتب دعم اللامركزية، إدارة التعاون التقني، شبكة دعم البرامج الميدانية، شعبة الشؤون المالية	انظر تعليقات الإدارة على التوصية رقم 2. يتخذ كل من شعبة دعم البرامج وشعبة الشؤون المالية، ومسؤولي الموازنات المعنيين إجراءات لحلّ مسألة النفقات المبالغ بها مع متابعة من مكتب دعم اللامركزية لتسريع الإغلاق التشغيلي والمالي للمشاريع. تواصل شعبة دعم البرامج العمل عن كثب مع شعبة الشؤون المالية ومكتب دعم اللامركزية لحل القضايا العالقة، ضمن حدود اللوائح التنظيمية لمنح المانحين. ويتوقف التحسين في هذا المجال تقريباً بالكامل على القضايا	قيد التنفيذ. لوحظ أن المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وممثلية المنظمة في الفلبين يتخذان خطوات لإيجاد حل للرصيد النقدي السلبي في المشاريع التي لم تغلق بعد من الناحية المالية.

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
			الواردة في استجابة الإدارة إلى التوصية 2، ذلك أن الإجراءات بعد وقوع الحدث يمكن أن تخفف الضرر فقط.	
11	2012	مسؤولو الموازنات/شبكة دعم البرامج الميدانية/مكتب دعم اللامركزية	انظر تعليق الإدارة على التوصية 2 التي تشمل أدوات رصد المشاريع الميدانية المختلفة المتاحة في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية، والتي تعرض أثناء الإحاطات في المقر الرئيسي على جميع مسؤولي الموازنات الجدد في المكاتب الميدانية، الإجراءات المالية التي يتعين اتخاذها (أي الحاجة إلى طلب الحصول على أموال، والتحذيرات المتعلقة بالإسراف في النفقات). وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد توجيهات عملياته خطوة بخطوة مع فرع التعلم والأداء والتطوير بشأن الإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها خلال دورة حياة المشروع، مع ما يتعلق بها من دفع عمل.	بأن يزود مسؤولو الموازنات : (أ) الوحدات الفنية الرائدة موظف الاتصال المسؤول المعني بالتمويل ومجموعة الاتصال التابعة للجهة المانحة بالمعلومات لضمان الحصول على الموافقة الرسمية والتمويل من المانحين قبل تحمل أي التزام أو تكبد أي نفقات للمرحلة التالية من المشروع؛ (ب) أن تقدم توجيهات تشغيلية واضحة عن تدفق المراسلات. (الفقرة 63)
إدارة حالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل				
38	2012	التعاون التقني	كان من المتوقع إجراء تقييم للأداة ضمن إطار استراتيجية المنظمة الخاصة بنظم المعلومات للأمن الغذائي والتغذوي التي يجري وضعها. جرى وقف تقييم الأداة نتيجة وضع الإطار الاستراتيجي الجديد والذي أصبحت بموجبه استراتيجية المنظمة الخاصة بنظم المعلومات للأمن الغذائي والتغذوي قديمة. لذا من المقترح إغلاق هذه التوصية.	إجراء تقييم للتأخير المتوقع لإجراء تحليل أكثر شمولاً وتكاملاً للوقاية أثناء أزمة السلسلة الغذائية، وهو أحد النواتج المطلوبة التي ورد ذكرها في تقرير تنفيذ البرامج. (الفقرة 202)
40	2012	التعاون التقني	انتهى إعداد الخطوط التوجيهية التشغيلية المحددة والخاصة بدورة المشاريع حول كيفية إغلاق المشاريع ونُشرت إلى جانب مجموعة إنتاجية المستخدمين الخاصة بها.	إجراء تحسينات خاصة بالسياسات في دليل البرامج الميدانية لبيان الحدود الزمنية للتسوية الكاملة للالتزامات، وتقديم المطالبات المعلقة، وتجهيز استمارة نقل الملكية. تضمين اتفاقات المشاريع أحكاماً تتعلق بالتخلص من المعدات، أو استخدام المعدات بعد انقضاء الموعد النهائي. (الفقرة 209)

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
إدارة الموارد البشرية				
41	2012	مكتب الموارد البشرية	<p>(أ) وُضعت آليات رصد لرصد الشواغر التي اقترنت بحالات تأخير، وتتابع دائرة دعم الموارد البشرية المسألة على نحو ناشط، عند الاقتضاء، مع مجالات التعيين. ويسرّع تنفيذ نظام التعيين الإلكتروني بوتيرة ملحوظة الانتهاء من الفرز الأولي لمقدمي الطلبات في الوقت الملائم.</p> <p>(ب) أجريت مراجعة إضافية لهذا البند خلال تعاريف متطلبات قائمة المنظمة الجديدة واختبار سير عملها في عام 2014، ووضع برنامج متزامن (تبلغ المنظمة المتقدمين بطلبات بتحديث حساباتهم) لاستخدام مكتب التوظيف. مع ذلك، لم تحدد دائرة دعم الموارد البشرية حتى الآن السياسة العامة للتعيين الإلكتروني بشأن تنقية الحسابات وستراجع في هذه المسألة في عام 2015</p> <p>(ج) هذه مسألة فنية محدّدة تمّت المباشرة في إطارها بإجراءات لمعالجتها.</p>	<p>أن تقوم وحدات التعيين وشعبة إدارة الموارد البشرية بما يلي:</p> <p>(أ) إجراء رصد دقيق للشواغر التي اقترنت بحالات تأخير في عمليات تجهيز الطلبات، وبذل جهود لتسهيل الاستكمال الناجز للتقييم؛</p> <p>(ب) تحديد سياسة خاصة بالزمن الأقصى المسموح به لبقاء البيانات في نظام التعيين الإلكتروني قبل إلغائه من النظام وكذلك فترة الاستبقاء المطلوبة للتقارير؛</p> <p>(ج) مراجعة التصميم والتحديد الروتيني لأرقام الشواغر في نظام التعيين الإلكتروني لضمان:</p> <p>(1) إدراج الضوابط الأساسية لوجود تسلسل المراجعة في النظام لاستكمال البيانات المجهزة في حينها ومراعاة دقتها؛ (2) تجنب الثغرات وحالات الازدواج في الترقيم. (الفقرة 215)</p>
تقييم المشاريع				
50	2012	مكتب التقييم	صدر في أبريل/نيسان 2015 دليل جديد عن التقييم يشمل خطوطاً توجيهية شاملة لعمليات التقييم في المنظمة. ويستخدم هذا الدليل في جميع عمليات تقييم المشاريع.	<p>وضع الخطوط التوجيهية لتنفيذ سياسات التقييم الإضافية الموصى بها وضمان استكمالها. (الفقرة 247)</p>
52	2012	مكتب التقييم	أموال المشاريع غير متاحة لإجراء تقييم بأثر رجعي أو لأي غرض آخر بعد الإغلاق المالي للمشروع. غير أن مكتب التقييم يقترح استخدام نسبة من الأموال المجمّعة في حساب الأمانة من أجل تقييم المبادرات الممولة طوعياً لهذا الغرض. وفي الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن عمليات التقييم	<p>إجراء تقييم للمشاريع بأثر رجعي لإجراء تقدير كامل لتأثير واستدامة المشاريع المستكملة. وتخصيص موازنة لإجراء التقييم بأثر رجعي. (الفقرة 258)</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحدّ الزمني المقترح	التوصية
	المواضيعية، والاستراتيجية، والقطرية قد شملت تقييماً بأثر رجعي، واتسمت دراسات الأثر بميزة متكررة للتقييم القطري.			

فترة السنتين 2010-2011 – مراجعة المكاتب الميدانية

التوصيات الهامة

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
إدارة المشروع				
56	2012	مسؤولو الموازنات/شبكة دعم البرامج الميدانية/مكتب دعم اللامركزية	انظر الرد على التوصية رقم 2، خاصة تقارير الرصد الفصلية العالية المستوى الجديدة التي تشمل معايير تشغيلية ومالية بين تلك التي يجري اقتفاؤها.	أغلقت هذه التوصية. ستجري عمليتا التحقق والرصد بالنسبة إلى التوصية 2 ذات الصلة أعلاه.
57	2012	مسؤولو الموازنات/شبكة دعم البرامج الميدانية/مكتب دعم اللامركزية	انظر الرد على التوصية رقم 2، خاصة تقارير الرصد الفصلية العالية المستوى الجديدة التي تشمل معايير تشغيلية ومالية بين تلك التي يجري اقتفاؤها.	قيد التنفيذ. لا يزال يلاحظ وجود قصور في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وممثلة المنظمة في الفلبين وممثلة المنظمة في البرازيل.



التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
إدارة الأصول				
64	تحسين إدارة الأصول عن طريق: (أ) الامتثال التام لدليل المنظمة ولوائحها وقواعدها عن طريق تقديم تقرير مستكمل عن الأصول في نهاية السنة بصورة منتظمة كأساس للتسوية مع سجلات المقر الرئيسي؛ (ب) الرصد المنتظم لمشتريات المتلكات غير المستهلكة؛ (ج) سرعة الإبلاغ عن الحيازات باستخدام المطبوع الإداري رقم 41، والخسائر والتلفيات واستحالة الخدمة، باستخدام المطبوع الإداري رقم 83. (الفقرة 294)	2012	شعبة الشؤون المالية	تواصل المنظمة تحسين إدارة الأصول من خلال التبسيط والتعميم والتدريب. تشمل العمليات القائمة التي تم تحديثها: (أ) اعتمدت المنظمة تقرير نظام المعلومات الإدارية المتكامل، والتحقق المادي من سلامة الأصول، لدعم التحقق السنوي للسلع غير المستهلكة. ويتم تنفيذ التحقق على أساس دوري يسمح للمكاتب الميدانية بأن تستكمل العملية في غير أوقات ذروة العمل. (ب) تراجع وحدة الأصول كل معاملة ترد من الذمم الدائنة قبل تسجيلها في سجل الأصول. (ج) النموذج الإداري رقم 41 مُلغى. تنقل جميع بنود المشتريات غير المستهلكة تلقائياً من الذمم الدائنة في النظام العالمي لإدارة الموارد إلى الأصول. وتعالج تقاعدات الأصول في شبكة معلومات المكاتب القطرية وفي النظام العالمي لإدارة الموارد تلقائياً عند استكمال التقاعد.
65	تحديد الحفظ والمساءلة لكل موظف ومسؤول بالنسبة للأصناف المستهلكة وغير المستهلكة باستخدام استمارة حفظ المتلكات. (الفقرة 297)	2012	شعبة الشؤون المالية	تسمح استراتيجية إدارة الموارد العالمية بإدخال بيانات الموظفين القيمين أو المسؤولين مباشرة في النظام، وتقوم مجموعة أصول مركز الخدمات المشتركة في بودابست برصد هذه البيانات باستخدام تقارير رصد ضمنية في النظام، لضمان الالتزام بهذا الشرط. تتطلب الإجراءات المنشورة تعيين رئيس المكتب قيماً، ما لم تستخدم استمارة استعارة متلكات للسماح لموظفين آخرين بتحمل المسؤولية. وتقوم مجموعة أصول مركز الخدمات المشتركة بإنفاذ هذه السياسة بنشاط.
المستشارون				
66	تنفيذ الضوابط والخطوط التوجيهية/اللوائح الموضوعية عند الاستعانة بالخبراء الاستشاريين. (الفقرة 300)	2012	مكتسب الموارد البشرية	صدر في نهاية عام 2013 بعد مشاورات مكثفة مع الإدارات الفنية إطار مؤسسي منقح يتعلق باستخدام المستشارين الذين يجرى تعيينهم دولياً وباتفاقيات الخدمات الشخصية. ونقحت الخطوط التوجيهية لتوظيف

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
	<p>وخدمة الاستشاريين المعيّنين محلياً ونقحت اتفاقات الخدمات الشخصية وصدرت في مارس/آذار 2014.</p> <p>وتوفر الوثيقتان توجيهات أساسية عن جميع الجوانب المتصلة بتعيين هؤلاء، بما في ذلك تحديد المكافآت وأهمية تقييم الأداء النهائي. وقد حدّثت نماذج الشروط المرجعية للموظفين لتتضمن مواقيت ومؤشرات أداء واضحة، كما حدّثت نماذج تقارير الأداء، ويجري تقديمها مع الخطوط التوجيهية الجديدة.</p>			
<p>أغلقت هذه التوصية.</p> <p>ستجري عملينا التحقق والرصد بالنسبة إلى التوصية 55 ذات الصلة (الفترة المالية 2012-2013).</p>	<p>انظر الردّ على التوصية رقم 69.</p>	شعبة الشؤون المالية	2012	<p>68 ضمان الامتثال التام للوائح والقواعد والسياسات المالية من أجل تحسين الإدارة المالية والنقدية في المكاتب الميدانية. (الفقرة 306)</p>
<p>أغلقت هذه التوصية.</p> <p>ستجري عملينا التحقق والرصد بالنسبة إلى التوصية 56 ذات الصلة (الفترة المالية 2012-2013).</p>	<p>خلال الفترة 2014-2015، تقوم شعبة الشؤون المالية باستكمال إعادة تنظيم الشعبة لدعم التغييرات التحويلية التي صادقت عليها الأجهزة الرئاسية على نحو أفضل. وسيتمّ تعزيز عملية الرقابة الداخلية والمالية وعملية المحاسبة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية، وستتعرّز أكثر بفعل تعيين مسؤولين ماليين متفانين من خارج المقر الرئيسي في كلّ من المكاتب الإقليمية.</p> <p>وسوف تتيسّر هذه الجهود جرّاء وظيفة نظام إدارة الموارد العالمية التي ستوفّر للمنظمة أدوات متزايدة تدعم عمليات رقابة الرصد في المكاتب الميدانية.</p>	شعبة الشؤون المالية	2012	<p>69 تحسين مراقبة الرصد في المكاتب الميدانية عن طريق التحقق بصورة منتظمة من امتثالها للوائح والسياسات المالية للمنظمة لمواجهة خطر استخدام الأموال غير الملائم. ومراعاة شعبة الشؤون المالية في خطط عملها تعزيز كفاءات الموظفين الذين يؤدون وظائف مالية في المكاتب الميدانية. (الفقرة 307)</p>

فترة السنتين 2008-2009 - مراجعة المقر الرئيسي

التوصيات الأساسية

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
التوصيات الأساسية				
التوصية 4: صندوق رأس المال العامل				
أوصينا بأن تنظر المنظمة بجدية في زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل لتوفير احتياطي كافٍ للصندوق العام. وقد أكدت الأمانة في هذا الصدد أنها ستدرج مقترحات لزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل في برنامج العمل والموازنة للفترة 2012-2013 في إطار القسم الخاص بالسلامة المالية على غرار تلك التي قدمت قبل ذلك في برنامج العمل والموازنة للفترة 2010-2011 ولكن لم يوافق عليها الأعضاء في ذلك الوقت. ونكرر أيضاً توصيتنا بأن تواصل المنظمة جهودها الرامية إلى جمع المساهمات والمتأخرات المستحقة من الدول الأعضاء.	2010	شعبة الشؤون المالية	أدرجت الأمانة مقترحات لزيادة مستوى تمويل صندوق رأس المال العامل في برنامج العمل والموازنة للفترة 2014-2015. غير أن الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر المنعقدة في يونيو/حزيران 2013 أجّلت ذلك إلى فترة السنتين القادمة. في دورتها الرابعة والخمسين بعد المائة في مايو/أيار 2014، راجعت اللجنة المالية الوثيقة FC154/5 التي قدمت مراجعة لمستويات صندوق رأس المال العامل وحسابات الاحتياطي الخاص. وبعد مراجعتها هذه، تطلعت اللجنة إلى النظر في المقترحات المتعلقة بتعبئة احتياطات المنظمة في سياق برنامج العمل والموازنة المقترح 2016-2017.	قيد التنفيذ. أخذنا علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة والأجهزة الرئاسية لرفع مستوى تمويل صندوق رأس المال العامل. وسيجري رصد هذه التوصية إلى أن يتم الوفاء بها بصورة كاملة.

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
التوصية 5: ضوابط إعداد موازنة البرنامج العادي				
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>سيجري التحقق ما أن يتم وضع نظام جديد لرفع التقارير.</p>	<p>يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي في تقريره (الفقرة 61) أنه يوجد بالفعل في المنظمة نهج دقيق بشأن ضوابط الموازنة مما يكفل تزويد مسؤولي الموازنات بمعلومات محدثة بانتظام عن حالة الموازنة وهو ما يشمل جميع المعاملات التي تتم معالجتها في تطبيقات أو راكل وغيره من البرامج. وتتاح هذه المعلومات لمسؤولي الموازنات عن طريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل (iMIS)، ويجري تحديثها يومياً. وتصدر تعليمات إلى مسؤولي الموازنات باستعراض هذه المعلومات بصورة منتظمة وربط الأموال بعد مراجعة الأرصدة المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت المنظمة نظاماً وإجراءات لرصد حالة الاعتمادات الخاصة بالمخصص لهم والإفادة عنها ولاستعراض عمليات الإضافة والنقل بين المخصصات والترخيص بها.</p> <p>ومع تنفيذ النظام العالمي لإدارة الموارد وإطلاق الأنظمة المالية للمكاتب القطرية عامي 2013-2014، أصبح المزيد من المعلومات المالية الكاملة والحسنة التوقيت متاحة لتيسير التنفيذ المحتمل للوظيفة المؤتمتة لضوابط الموازنة.</p> <p>خلال فترة السنتين 2012-2013، استكملت المنظمة متطلبات تصميم نموذج جديد للتخطيط والميزنة، أدخل لفترة 2014-2015. كما وضع نظام موحد جديد للرصد ورفع التقارير في الفترة 2014-2015 تماشياً مع أساليب العمل الجديدة وإطار النتائج وسيبدأ العمل به في الفترة المالية 2016-2017. ولم يتبين أن استخدام الوظيفة القياسية المتعلقة بالموازنة للتحقق المؤتمت من الأموال في برنامج أو راكل عملي في هذا السياق.</p>	<p>مكتـــــــب</p> <p>الاســـــــتراتيجية</p> <p>والتخطيط وإدارة</p> <p>الموارد/شـــــــعبة</p> <p>الشؤون المالية</p>	<p>2010</p>	<p>نشجع المنظمة على النظر في الوظيفة القياسية المتعلقة بالموازنة في برنامج أو راكل من أجل التأكد بشكل فعال وبكفاءة من مدى كفاية الأموال وذلك وفقاً لقواعد النقل بين أبواب الموازنة.</p>
التوصية 8: تكاليف الدعم للبرنامج الميداني (تكاليف خدمة المشاريع)				
<p>قيد التنفيذ.</p>	<p>عرضت الأمانة على لجنة المالية في دورتها الثامنة والثلاثين بعد المائة المعقودة في مارس/آذار 2011 تدابير ترمي إلى تحسين تنفيذ سياسة المنظمة</p>	<p>مكتـــــــب</p> <p>الاســـــــتراتيجية</p>	<p>2012</p>	<p>نقترح على المنظمة ما يلي:</p> <p>(أ) أن تعمل على التوسع الفوري في السياسة المتعلقة بتسديد</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
<p>ستجري عملية المصادقة ما إن تفييد الإدارة عن استكمال الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات.</p>	<p>المتعلقة بتكاليف الدعم. وقد رحبت اللجنة بهذه التدابير، وتطلعت إلى أن تستعرض بمزيد من التفصيل في دورتها التي تُعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2011 المقترحات المتعلقة بتدابير استرداد التكاليف بخصوص الفئات التي كانت مُستعدة سابقاً من هذه السياسة.</p> <p>وأعادَت الدورة السابعة والثلاثون للمؤتمر المعقودة في يونيو/حزيران 2011 تأكيد سياسة الاسترداد الكامل للتكاليف وأبدت قلقها بشأن استمرار الفجوة القائمة في استرداد تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي، على نحو ما تشير إليه بانتظام تقارير تنفيذ البرنامج المقدمة كل سنتين. وحث المؤتمر المدير العام على أن يُلتمس بنشاط تحسين استرداد تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي من الأنشطة الخارجة عن الموازنة، وأن يستحدث آليات جديدة، حسبما يكون مناسباً، بالاستفادة من تجارب وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وهذه التدابير المتعلقة بتحسين استرداد التكاليف، بما في ذلك ما يتعلق بمجالات مثل الأمن ونظم المعلومات والتكنولوجيا، عُرضت من أجل نظر لجنة المالية فيها في دورتها المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 2011، ووافق المجلس عليها في ديسمبر/كانون الأول 2011. وكان من نتيجة ذلك أن ارتفعاً في تكاليف موظفي المشروع وتكاليف استشاري المشاريع استحدثت تدريجياً اعتباراً من 2012 ونفذت بالكامل بحلول يناير/كانون الثاني 2014 لتحسين استرداد التكاليف بالنسبة لفئات التكاليف المتنوعة غير المباشرة التي كانت قد استُبعدت إلى حد كبير من سياسات دعم التكاليف لدى منظمة الأغذية والزراعة، لكنها كانت تُستعاد عادة من جانب منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وهكذا تكون التوصية 8 (أ) قد نفذت.</p> <p>وتم تناول التوصيتين 8 (ب) و 3 و 8 (ج) في الوثيقة 2012-2013 (القسم 3 (د) تكاليف دعم البرامج الميدانية)</p> <p>وتم تناول التوصية 8 (د) 1 التقرير السنوي عن مصروفات تكاليف الدعم</p>	<p>والتخطيط وإدارة الموارد</p>		<p>تكاليف الدعم بحيث تشمل استرداد أي تكاليف ثابتة غير مباشرة بقدر ما تكون مقبولة بالفعل لدى الجهات المانحة ويمكن جعلها مقبولة لها وتنص على الخطوط التوجيهية الملائمة وتوفير التدريب المطلوب، وذلك وفقاً لمبدأ التعديل المعقول لتكاليف الدعم لتناسب البرامج والمشاريع الميدانية كما تبلورت بالفعل والمبالغ المستردة من المشاريع الممولة من جهات مانحة.</p> <p>(ب) أن تنظر في الإبلاغ عن مستوى تسديدات تكاليف الدعم من المشاريع الممولة من خارج الموازنة وفي تقدير هذا المستوى، وذلك وفقاً لمبدأ الشفافية ومن أجل تحديد مستوى معقول بشكل دقيق لتسديدات تكاليف الدعم من أجل إظهار ما يلي:</p> <p>(ب) 1 تكاليف الدعم الثابتة غير المباشرة وغير المستردة؛</p> <p>(ب) 2 تكاليف الدعم غير المستردة حسب فئة البرامج أو المشاريع؛</p> <p>(ب) 3 وتكاليف الدعم غير المستردة التي يمثلها الفرق بين خدمات الدعم التقني المعتمدة ومعدلات تكاليف خدمة المشاريع والتسديدات الفعلية؛</p> <p>(ب) 4 تكاليف الدعم غير المستردة التي يمثلها الفرق بين إيرادات تكاليف الدعم المدرج في الموازنة والتسديدات الفعلية بطريقة الاسترداد (رسم بنسبة مئوية ثابتة ورسم مباشر يقيد على برنامج أو مشروع أو الاثنيتين معاً).</p> <p>(ج) أن تنظر في الكشف في البيانات المالية عن تكاليف الدعم غير المستردة من المشاريع الممولة من جهات مانحة واستوعبها صندوق في البرنامج العادي والكيفية التي حُسبت بها هذه</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
	<p>واستردادها المقدم إلى اللجنة المالية (مثلاً، الوثيقة FC 151/9).</p> <p>وتم في عام 2012 البدء بوضع تقرير شامل يتناول جميع جوانب سياسة المنظمة فيما يتعلق بدعم التكاليف ورفعت عنه بانتظام تقارير إلى لجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 ومايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني 2014. وقد صادقت لجنة المالية على نموذج جديد لاسترداد التكاليف في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2014 استناداً إلى مبدأ الاسترداد الكامل النسبي للتكاليف. وطلبت إلى الأمانة إعداد سياسة جديدة لاسترداد التكاليف عرضت على لجنة المالية وعلى المجلس اللذين أقرها في مارس/آذار 2015 على أن يجري تنفيذها اعتباراً من سنة 2016. والعمل جارٍ حالياً على إعداد خطة التنفيذ.</p>			<p>التكاليف، وذلك من أجل عرض تكاليف الدعم المتكبدة بالفعل عرضاً أميناً في إطار حسابات أموال البرنامج العادي.</p> <p>(د) عملاً بمبدأ الموازنة المعقولة لتكاليف الدعم مع البرامج والمشاريع الميدانية كما تبلورت بالفعل، والمبالغ المستردة من مشاريع ممولة من جهات مانحة، ولتحديد مستوى معقول بدقة لاسترداد تكاليف خدمات الدعم التقني:</p> <p>(د)1 أن تنظر في الحالات التي يكون فيها الاسترداد ممكناً أم لا؛</p> <p>(د)2 تحديد المدى الذي ترغب المنظمة في حدوده في استرداد تكاليف خدمات الدعم التقني.</p>
<b>التوصيات الهامة</b>				
التوصية 16: أرصدة الخطة				
<p>أغلقت هذه التوصية. جرى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في سنة 2014 من دون إنشاء حساب أمانة منفصل.</p>	<p>كما لاحظ مراجع الحسابات الخارجي في تقريره (الفقرة 158)، فإن استعراض التوصية الرامية إلى وضع الأرصدة المخصصة في حساب أمانة منفصل سيُنَفَّذُ في سياق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.</p>	شعبة الشؤون المالية	2012	<p>نوصي المنظمة بأن تنظر في وضع الاستثمار الطويل الأجل المخصص والمدفوعات المسبقة لمخططات مدفوعات نهاية الخدمة في حساب أمانة منفصل للتعرف الصحيح عليها كأرصدة للخطة باعتبار ذلك جزءاً من الجهد المبذول من أجل الاعتماد الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.</p>
التوصية 17: المشتريات – أرصدة غرامات التصفية عن التأخر في عمليات التسليم				
<p>قيد التنفيذ. لاحظنا أن المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وممثلية المنظمة في الفلبين لم يفرضوا تعويضات مقطوعة في</p>	<p>توافق المنظمة على أن مسؤولي الموازنات ينبغي أن يؤديوا مهمة رصد عمليات التسليم وأن يقوموا، حسبما يتناسب، بتقديم توصيات بشأن تطبيق غرامات التصفية عن التأخر في عمليات التسليم. بيد أن التحديد النهائي لتطبيق غرامات التأخير هذه يكون من شأن المشتري والموظف المرخص له بغية</p>	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة	2011 فصاعداً	<p>نوصي بقيام مسؤولي الموازنات بأداء مهمة رصد عمليات التسليم أداءً دقيقاً. وينبغي أن يقدم هؤلاء المسؤولون بالفعل التوصية الداعية إلى فرض غرامات، إن وجدت، وأن تُقتطع هذه الغرامات بعد ذلك من المدفوعات.</p>

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
			ضمان أن تؤخذ في الاعتبار جميع العوامل، بما في ذلك أي ظروف مخفية أو التزامات تعاقدية. وقد أعدت مذكرات التوجيهات لمسؤولي الموازنات، وأخذت في الاعتبار التغيرات التي أدخلها نظام إدارة الموارد العالمية، ووظيفة التلقي. ومذكرات التوجيهات تُنشر على الصفحة الأولى لموقع الإنترنت الخاص بالمشتريات كما سيتم توزيعها على مسؤولي الموازنات عبر البريد الإلكتروني ونشرة دايرة المشتريات.	حالات تأخر التنفيذ. سيجري مجدداً التحقق من مدى الامتثال في عمليات المراجعة خلال سنة 2015.

فترة السنتين 2008-2009 - مراجعة المكاتب الميدانية

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
التوصيات الأساسية				
التوصية 21: الضوابط على الموازنة - المشاريع (المكتب الإقليمي لأفريقيا)				
وأوصينا ووافق المكتب الإقليمي لأفريقيا على أن يحاول مسؤولو الموازنات العمل في حدود موازنة المشروع المعتمدة لبرنامج التعاون التقني، وفي حالة مشروع حساب الأمانة، في حدود المبالغ النقدية المقدمة من الجهة المانحة.	2010	المكتب الإقليمي لأفريقيا	يتفق المكتب الإقليمي لأفريقيا مع هذه التوصية ويشير إلى أن وحدة البرمجة الإقليمية التي أنشئت حديثاً تتولى المسؤولية عن تناول هذه القضايا وترصد عن كذب البرامج/المشاريع وموازنتها بالطريقة التي أوصى بها مراجع الحسابات الخارجي. تستخدم بعض مكاتب التمثيل التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة نظاماً للمتابعة لرصد موازنة المشاريع لديها. وعقب دورات التدريب الأساسية التي أجراها المكتب الإقليمي لأفريقيا في نهاية فترة السنتين الأخيرتين، فإن المكتب الإقليمي لأفريقيا يعمل الآن بصورة وثيقة مع مكاتب التمثيل الأخرى التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة لإقامة نظام للمتابعة لديه.	قيد التنفيذ. لا زالت تلاحظ المصروفات الزائدة في مشاريع المكتب الإقليمي لأفريقيا خلال مراجعاتنا لفترة 2012-2013. ستجري عملية تحقق إضافية خلال المراجعة التي ستجري في سنة 2015.

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
	<p>أما الحل الميداني الجديد الذي سيتم تعميمه في 2013 كجزء من برنامج النظام العالمي لإدارة الموارد فسوف يقدم معلومات كاملة وجيدة التوقيت بشأن الالتزامات المحلية، مما يؤدي إلى تيسير رصد الموازنة والرصيد النقدي، وطلب الأموال في وقت مناسب بدرجة أكبر.</p> <p>ومن الملاحظ كذلك أن أداة الرصد لدى "شبكة دعم البرامج الميدانية" التابعة لنظام معلومات إدارة البرامج الميدانية تبرز المجال الذي ينبغي توجيه انتباه مسؤولي الموازنات إليه وذلك لطلب الأموال بصفة ذلك من عناصر الرصد المحددة، كما أن نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية يرسل رسائل في هذا الصدد.</p>			<p>للمشروع أو الحساب إلى أن يتم إدراج ضوابط في النظام تمنع الصرف الزائد.</p> <p>وإذا كان الرصيد النقدي منخفضاً وتوجد حاجة إلى الحصول على نقد إضافي من الجهة المانحة وعلى النحو المطلوب في اتفاق المشروع، يتعين أن يطلب مسؤول الموازنة بصورة عاجلة من شعبة الشؤون المالية - محاسبة المشاريع بالحاجة إلى توجيه طلب للحصول على أموال، وأن يقدم تنقيح الموازنة الذي يتطلب موافقة/اعتماد الجهة المانحة وذلك لمنع تحميل مشاريع حساب الأمانة رصيماً نقدياً سلبياً.</p>